مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 8 العدد: 1 يونيو 2021
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

تحديات التمويل بصيغة المشاركة
"دراسة ميدانية على المصارف الليبية"

أسامة امحمد سالم الجمل
محاضر في المالية/ كلية الاقتصاد – جامعة مصراتة
osama.e.e@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2021.02.22 تاريخ القبول: 2021.03.23 تاريخ النشر: 2021.06.27

ملخص البحث

سعت هذه الدراسة إلى معرفة التحديات التي تحد من تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي، ولتحقيق هذه الغاية تم اختيار خمسة مصارف ليبية تقدم خدمات التمويل الإسلامي هي مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة، ومصرف شمال أفريقيا، ومصرف الواحة، والمصرف الليبي الإسلامي لإجراء الدراسة الميدانية، وتم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، حيث تم جمع البيانات من خلال توزيع قائمة استبانة على موظفي المصارف الليبية التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي، وتم اختبار متغيرات الدارسة بواسطة المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والاختبارات المعملية، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف تتجنب استخدام صيغ التمويل بالمشاركة بسبب ارتفاع مخاطر الاستثمار بصيغة المشاركة، والتحديات المالية والاستثمارية، والتحديات الفنية والإدارية للمصارف.

الكلمات الدالة: التمويل بالمشاركة – مخاطر الاستثمار – التحديات الإدارية والفنية.

Challenges in Implementing Musharakah Financing Modes
"Field Study on Libyan Banks"

Osama Emhemed Salem Eljamel
lecturer in finance / Misurata University
osama.e.e@eps.misuratau.edu.ly

Abstract

This study aims to investigate challenges in implementing Musharakah financing modes in Libyan Banks that offer Islamic financial services by conducting a field study on Libyan Banks which are Jumhourai Bank, Alwaha Bank, Wahda Bank, North Africa Bank and Libyan Islamic Bank by using surveys which are distributed to Libyan Banks stuff in order to collect data. Arithmetic mean, standard deviation and laboratory tests are used to know why the banks that offer Islamic finance services avoid using Musharakah financing modes. The findings of study demonstrate that due to several challenges which are high risks, administrative and technical challenges, in addition to financial and investment challenges, the Islamic Libyan Banks avoid using Musharakah financing mode.

Keywords*: Musharakah mode - investment risk- administrative & technical challenges.*

1. المقدمة:

انتشر التمويل الإسلامي في العصر الحديث في دول العالم بمختلف ثقافاتها؛ وذلك بسبب نتائج تطبيقاته الإيجابية على تنمية الاقتصادات المحلية من خلال تمويل ودعم المشاريع وبالأخص المشاريع الصغرى والمتوسطة، وتنقسم منتجات التمويل الإسلامي إلى قسمين رئيسيين، هما: نوع يعتمد على مشاركة الربح والخسائر، وآخر يعتمد على التمويل بالدين، ومن أهم أدوات التمويل الإسلامي المعتمد على مشاركة الربح والخسائر هي التمويل بصيغة المشاركة، والتي تتم من خلال التعاقد بين الأطراف المشاركين في المشروع وفق الضوابط الشرعية الإسلامية والضوابط القانونية بما يضمن حقوق الأطراف المشاركة في المشروع.

حيث يتيح التمويل بالمشاركة فرصاً لتمويل المؤسسات الصغيرة والشركات الناشئة التي مركزها الائتماني ضعيف ولا يمكنها الحصول على التمويل من المصارف بالطرق الاعتيادية، ونجاح الشركات الصغيرة والناشئة يترتب عليه نتائج إيجابية، مثل: انخفاض نسبة البطالة، زيادة الناتج المحلي الإجمالي، نشاط الاقتصاد المحلي.

وبالرغم من أهمية صيغ التمويل بالمشاركة، وصدور منشور رقم (9) لسنة (2009م) من المصرف الليبي المركزي بمنح الإذن للمصارف التجارية الليبية لفتح نوافذ أو فروع لتقديم خدمات بديلة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومنشور رقم (9) لسنة (2010م) ليوضح ضوابط وأسس تقديم هذه الخدمات البديلة (مصرف ليبيا المركزي منشور رقم (9)، 2010، ص1)، و صدور القانون رقم (46) لسنة (2012م) حيث أضيف فصل خاص بالصيرفة الإسلامية، وأجاز لها القيام بعمليات تمويل الأنشطة الاقتصادية باستخدام العقود ومنها التمويل بصيغ المشاركة (المجلس الوطني الانتقالي، قانون رقم (46) ،2012/5/16م ،ص 14)، وصدور قرار رقم (1) لسنة (2013) يمنع الفائدة في جميع المعاملات (المؤتمر الوطني العام، قانون رقم (1)، 2013/01/07) (www.cbl.ly) إلا أن النظام المصرفي في ليبيا يركز استخدامه على صيغة واحدة فقط أكثر من الصيغ الأخرى، وهي: المرابحة، حيث يلاحظ قيام المصارف باستخدام صيغة المرابحة في تمويل السلع المعمرة، وهذا يتضح جليا من مواقع المصارف الإلكترونية. ولهذا تحاول الدراسة معرفة الأسباب التي تدعو المصارف – التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي– إلى تجنب استخدام صيغ التمويل بالمشاركة.

2. البحوث السابقة: تناولت بعض الدراسات والأبحاث التمويل بصيغة المشاركة من عدة جوانب، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة Abdul-Rahman, & Nor (2016):** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تحديات وعوائق التمويل المعتمد على مشاركة الربح والخسارة في المصارف الإسلامية الماليزية، وتم جمع البيانات باستخدام المقابلات الشخصية لمصرفين، هما: BIMB وRB، وتوصلت الدراسة إلى اكتشاف أربعة عوائق رئيسية: وهي مخاطر عالية للاستثمار، صعوبة اختيار الشريك المناسب، انخفاض ضمان رأس المال، يأتي الطلب من عملاء مركزهم الائتماني منخفض.
- **دراسة Qureshi, & Hidayat (2016):** حاولت الدراسة اكتشاف التحديات المحيطة بتطبيق المشاركة المتناقصة الإسلامية لتمويل الإسكان في ماليزيا، وتم استخدام منهج البحث نوعي حيث ثم جمع البيانات من الدراسات السابقة المتعلقة بالمشاركة المتناقصة في ماليزيا، وتوصلت إلى اكتشاف تسعة عوائق رئيسية في تطبيق المشاركة المتناقصة في المصارف الإسلامية الماليزية وهي: قضايا ملكية، الإطار القانوني، مشكلة إعادة السداد، عدم رغبة العميل بمشاركة الربح بالإضافة إلى مشاكل الضرائب، مخاطر الخسارة، سرية الأعمال، عدم الأمانة والمخاطر الأخلاقية، الوعي برهن المنتجات العقارية، معيار معدل الإيجار.
- **دراسة Razak, & et al (2016):** هدفت الدراسة إلى معرفة قابلية استخدام صيغة التمويل بالمشاركة كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقتي Selangor و Klang Valley في ماليزيا، وتم تحليل البيانات التي جمعت من خلال توزيع قائمة الاستبانة على(100) مؤسسة صغيرة ومتوسطة باستخدام تحليل العوامل الاستكشافية (EFA) (exploratory factor analysis) وخلصت إلى نتيجة، وهي: إمكانية التمويل بصيغة المشاركة كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ثلاث خصائص رئيسية هي: مشاركة المخاطر، مشاركة الربح والخسارة، وتجنب عوائق التمويل بالدين بسبب الضمانات والفوائد العالية، ومعدلات الائتمان والفائدة.
- **دراسة Biziri, & El Biziri (2017):** هدفت إلى دراسة العوامل التي تعمل كعائق لانتشار التمويل الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اختبرت البيانات باستخدام التحليل المقارن للحالات المتعددة والتي جمعت باستخدام المقابلات الشخصية لمديري المصارف الإسلامية في كل من قطر ولبنان، وتوصلت إلى أن حالة واتجاه المصارف الإسلامية في هذه المنطقة يتأثر بكل من شخصية المصرف الإسلامي، ونشأت شخصية جديدة للعملاء، وضغط

الصـــناعة الكبير، ونقص اســـتراتيجيات الترويج، ولوائح المصـــارف المركزية المقيدة، وتزايد توقعات العملاء فيما يتعلق بالأثر الاقتصادي والاجتماعي للمصارف الإسلامية.

- **دارســة الجبيري، وميلاد (2019):** ســعت هذه الدراســة إلى معرفة معوقات تطبيق صــيغة المشاركة من وجهة نظر موظفي مصرف الجمهورية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الحصــول على البيانات من خلال قائمة الاســتبانة الموزعة على (54) موظفاً، وخلصــت الدراسة إلى اكتشاف عدة عوائق، هي: عوائق قانونية وتشريعية، ونقص في عدد المختصين في هيئة الرقابة الشرعية، والمخاطر العالية لهذه الصيغة لعدم تفعيل السجل العقاري، ونقص كفاءة الموظفين.

3. مشكلـــة البحث

أشار الجبيري وميلاد سنة (2019) إلى أن الاقتصاد الليبي من سنة (2011) يتسم بعدم استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، والذي أدى إلى تدني كفاءة الجهاز المصرفي بشكل خاص، حيث ظهرت العديد من الأزمات أدت إلى عدم قدرة المؤسسات على مواجهة التزاماتها تجاه الغير أو توفير التمويل اللازم للمساهمة في التنمية الاقتصادية، وحيث إن التمويل بالمشاركة هو صيغة تمويل استثمارية قائمة على مشاركة الربح والخسائر بين الشركاء تعتبر أفضل نموذج يستخدم في التنمية ويحقق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي، ومن خلال إجراء بعض المقابلات والاطلاع على المواقع الالكترونية للمصارف عينة الدراسة كما هي مبين بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1) المنتجات الإسلامية التي تقدمها عينة الدراسة

الصيرفة الإسلامية	*مصرف الجمهورية*	*مصرف الوحدة*	*مصرف الواحة*	*مصرف شمال أفريقيا*	*المصرف الليبي الاسلامي*
المرابحة الإسلامية للأفراد		√	√	√	
المرابحة الإسلامية للشركات	√	√			√
المشاركة في السلعة مع الوعد بالشراء للأفراد	√			√	√
المشاركة في الإنشاءات مع مساهمة العميل في الأرض للشركات	√				√
الإجارة التشغيلية للأفراد	√			√	
الإجارة التشغيلية لشركات	√				√
استصناع للشركات					√
المضاربة					√
بيع السلم					√
المساومة					√

(alwahabank.ly; www.jbank.ly; www.wahdabank.com.ly; nab.ly/islamic-banking; www.lib.com.ly)

اتضح أن بعض المصارف تستخدم صيغ تمويل المشاركة المؤقتة في تمويل الصفقات قصيرة الأجل ولا تستخدم صيغ التمويل بالمشاركة الأخرى، والذي يطرح التساؤل التالي:

هل توجد تحديات لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية؟

ويتفرع من ذلك التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤل الأول: هل توجد مخاطر استثمار لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية؟

التساؤل الثاني: هل توجد تحديات استثمارية ومالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة؟

التساؤل الثالث: هل توجد تحديات إدارية وفنية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة؟

4. فرضية البحث

المصارف التي تقدم الخدمات الإسلامية معظمها تتجنب تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة الدائمة والمنتهية بالتمليك، وللإجابة على تساؤلات الدراسة تم صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

توجد العديد من التحديات لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية.

ولكي يتم اختبار هذه الفرضية ثم تقسيم هذه المعوقات إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد مخاطر استثمار عالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد تحديات استثمارية ومالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد تحديات إدارية وفنية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية.

5. هــدف البحث

تسعى الدراسة إلى التعرف على أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية في تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة.

6. أهمـية البــحث

تســتمد الدراســة أهميتها من أهمية موضــوعها والذي يتناول أحد أهم صــيغ التمويل الإســلامي ومعوقات تطبيقها في الاقتصاد الليبي في ظل عدم وجود دراسات كافية في هذا المجال في البيئة الليبية حسب علم الباحث، وأما أهميته بالنسبة للمصارف الليبية تتمثل في معرفة التحديات التي تحد من قدرة المصــارف التي تقدم خدمات تمويل إسـلامية من اسـتخدام صـيغ المشـاركة كأحد أدوات الاستثمار، وبالتالي اقتراح توصيات لمعالجة هذه التحديات.

الإطـــــــار النظري للبحث

7. مراجعة أدبيات المشاركة

المشاركة كأحد طرق التمويل الإسلامي التي تعمل على مبدأ مشاركة الأرباح والخسائر هي الأقل استخداما في عمليات المصارف الإسلامية ،حيث إن أغلب المنتجات المالية التي تقدمها بصيغة الدين والتي يصــعب الحصــول عليها من قبل المشــروعات الصــغيرة والمتوســطة (Rahman, 2017)، وهذه المشـروعات تسـاهم بشـكل كبير في عملية التنمية الاقتصـادية، حيث تحقق أكثر من (54%) من النـاتج القومي العـالمي (يحي، 2018)، وتمثل هذه المشـــروعـات أكثر من (90%) من إجمالي شــركات الأعمال لأغلب دول العالم بســبب أهمية دورها في عملية التنمية الاقتصـــادية والتوظيف وإحلال المنتجات المحلية بدل الاســتيراد، والتخفيف من حدة الفقر، فهي تسـاهم في الناتج المحلي للصـين بنسـبة (60%) وبنسـبة (57%) من الناتج المحلي لألمانيا، بينما تساهم في التوظيف بنسبة (82%) للصين وبنسبة (61.39%) لألمانيا (Razak, et al, 2016).

عرفت المشــاركة في مجال المصــارف على أنها " أســلوب تمويلي يشــترك بموجبه المصــرف الإسـلامي مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما، أو عملية ما، ويوزع الربح بينهما بحســب ما يتفقان عليه، أما الخســارة فبنســبة تمويل كل منهما" (الجبوري، والجبوري، 1434هـ: 353-354). وكما عرفت على أنها: طريقة تمويل يقدم المصـــرف الإســـلامي بموجبه المال اللازم لمشروع أو لمؤسسة، ويوزع الربح بينهما حسب الاتفاق بينما الخسارة تحمل حسب حصة

كل شريك في رأس المال، ويقوم بالإدارة صاحب المشروع أما المصرف يشارك في الإدارة بالقدر الذي يحفظ حقوقه (بومعزة، ووليد، 2016).

أركان عقد الشراكة في الإسلام: يجب أن تجتمع عدة عناصر ليتكون عقد الشراكة، وهي: عقد المشاركة أو الإيجاب والقبول والذي يفضل أن يكون مكتوبا، وأطراف العقد أو الشركاء أو العاقدان واللذان يجب أن يكونا عاقلين ويتمتعا بأهلية كاملة، وأخيرا محل العقد وهو رأس المال اللازم لقيام المشاركة بالمشروع (جبريل، 2016؛ أبو سلمية، 2018؛ الجبيري، وميلاد، 2019).

شروط صحة عقد المشاركة: تنقسم هذه الشروط إلى جزئين، والأول منهما هو شروط خاصة برأس المال والعمل، كما يجب أن يكون رأس المال معلوما كمًّا وجنسًا ونوعًا، أي أن يكون معلوم المقدار نقداً أو عيناً وموصوفاً بوضوح، وأن لا يكون جزءا منه دين لأحد الشركاء في ذمة الآخر، وعدم خلطه مع المال الخاص لأحد الشركاء، وليس شرطا أن تكون حصة كل الشركاء متساوية في رأس المال، وشراكة الأطراف تكون في المال والعمل.

أما الجزء الثاني فهي شروط تتعلق بتوزيع الربح أولها يحدد عقد المشاركة بوضح قواعد توزيع نتائج المشروع بين الأطراف المختلفة، حيث يحدد نصيب كل طرف بالجزئية مثل

ربع أو ثلث أو نصف وهكذا، وإذا حدث خسارة ليست بسبب إهمال أو تقصير مدير المشروع فتوزع على الشركاء حسب حصة رأس مال للأطراف المتعاقدة، ويوزع الربح بعد خصم جميع المصاريف للشركة ويحصل مدير المشروع على مكافأة نظير عمله (بومعزة، ووليد، 2016؛ الجبيري، وميلاد، 2019).

أنواع الشركات في الإسلام: تنقسم الشركات إلى نوعين رئيسيين، هما: شركات جبرية وشركات اختيارية، أولاً: الشركات الجبرية– وتسمى بشركات الأموال– وتعني امتلاك أكثر من شخص أصل حقيقي ناتج عن هبة أو وصية أو ميراث.

ثانيا الشركات الاختيارية– وتسمى بشركات العقود– وهي عشرة أنواع هي شركة الأموال، وشركة الأعمال، وشركة الوجوه، وشركة المفاوضة، وشركة العنان، وشركة الجبر، وشركة العمل، وشركة الذمم، وشركة المضاربة، وشركة الأبدان. والمجاز من هذه العقود في المالكية شركات المفاوضة والعنان والجبر والعمل والذمم والمضاربة (الجبوري، والجبوري، 1434هـ)، وشركة العنان هي الأكثر استخداما في المصارف والعمليات المصرفية والمالية للمجتمع؛ لأن كل شريك يعتبر وكيلاً عن شريكه في التصرف بالمال والعمل بسبب عدم المساواة في المال أو العمل (الجبيري، وميلاد، 2019). وتنقسم عقود المشاركة إلى:

المشـــاركة الدائمة: وهي المشـــاركة الثابتة المســـتمرة حيث يمول المصـــرف جزءا من رأس المال المشـــروع الخدمي أوالإنتاجي، ويكون شـــريكاً في ملك المشـــروع ويقوم بإدارته والإشـــراف عليه، وتبقى حصة المصرف ثابتة لا تتغير حتى انتهاء الشراكة بسبب انتهاء المشروع أو انتهاء المدة المنصوص عليها في العقد (هربان، وفوزي، 2014؛ الجبيري، وميلاد، 2019).

المشـاركة المتناقصـة : وتسـمى بالمشـاركة المنتهية بالتمليك، وتسـتخدم في تمويل المشـروعات بواسطة المصـارف الإسـلامية حيث يقدم المصـرف التمويل لمشـروع مع شـريك أو أكثر مع وعد من المصـــرف بالتنازل عن حصـــته على أن يلتزم أحد الشـــركاء بشـــرائها حســـب ما تنص عليه شروط العقد (هربان، و فوزي، 2014)، وتقوم هذه الصيغة على المشاركة بين المصرف والعميل الذي من حقه أن يحل محل المصـرف بعد سـداده المبلغ حسـب الشـروط المتفق عليها (الجبيري، وميلاد، 2019) وتعرف المشاركة المتناقصة على أنها قيام المصرف بتقديم المال اللازم لمشروع مع العميل على أن يســتردها تدريجيا خلال مدة معينة (أبو الهيجاء، 2007) وهي عقد مشــاركة بين طرفين حيث بقوم أحد الطرفين بشراء كل أجزاء الأصل (Osmani,& Abdullah,2010) ويعتمد عقد المشاركة المنتهية بالتمليك على مفهوم تقليص الشراكة، ويتكون من ثلاثة عقود هي: عقد المشاركة، وعقد الإيجار، وعقد البيع، وتعتبر هذه الصيغة أفضل بديل على البيع بالآجل أو القروض حيث يحل محل معدل الفائدة معدل الإيجار(.Meera, & Razak, 2009)

المشاركة المتغيرة: أحيانا تسمى بالمشاركة المؤقتة وتعني قيام المصرف بتمويل احتياجات العميل بدفعات نقدية خلال العام حســـب احتياجاته، مثل: المشـــاركة في تمويل صـــفقة معينة على أن يحصل المصرف حصته من الأرباح في نهاية السنة المالية حسب نتائج المشروع كما يعتبر هذا الأســـلوب بديلا عن القرض بالحســـاب الجاري المدين (هربان وفوزي، 2014؛ الجبيري وميلاد، 2019؛ أبو الهيجاء، 2007).

الإطار العملي للبحث

تناول هذا الجزء من البحث وصفاً كاملاً، ومفصلاً لطريقة وإجراءات الدراسة التي قام بها الباحث لتنفيذ هذه الدراســة، وتعتبر منهجية الدراســة وإجراءاتها محوراً رئيســاً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراســـــة، وعن طريقها يتم الحصـــــول على البيانات المطلوبة؛ لإجراء التحليل الإحصـــائي للتوصـــل إلى النتائج التي يتم تفســـيرها في ضـــوء أدبيات الدراســـة المتعلقة بموضـــوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

9. منهجية البحث:

ثم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة حيث تم اختيار خمسة مصارف ليبية تقدم خدمات التمويل الإسلامي هي مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة، ومصرف شمال أفريقيا، ومصرف الواحة، والمصرف الليبي الإسلامي لإجراء الدراسة الميدانية، والتي تمثل عينة الدراسة اما مجتمع الدراسة فيتكون من المصارف الليبية التي تقدم خدمات التمويل الاسلامي.

1.9 أداة الدراسة

تم تجهيز استبانة إلكترونية على نماذج قوقل وإرسالها بالبريد الإلكتروني على المصارف الليبية التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي وفروعها في جميع مدن ليبيا، وثم توزيع نسخة ورقية على بعض موظفي المصارف بمدينة مصراتة، وجميع الاستبانات المستلمة صالحة للتحليل.

2.9 اختبارات الصدق والثبات

ثم استخدام اختبار الفا كرونباخ لحساب ثبات مقياس الدراسة باستخدام الحاسب الآلي عن طريق برنامج الحزمة الإحصـــائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، نلاحظ من الجدول رقم (2) يتضـــح أن قيم معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة أكبر من (68%)، وقيمة المعامل لجميع فقرات الاستبانة هو (94.5%) مما يشير إلى أن عناصر قائمة الاستبانة يتوفر فيها درجة جيدة نسبيا من الثبات والاستقرار والاعتماد، حيث كلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد الصحيح كلما كانت العناصـــر أكثر موثوقية (Sekaran ،2003)، وبالتالي يمكن التســـليم بصـــحة النتائج المتوصل إليها عبر الدراسة الميدانية وتعميمها على المجتمع محل الدراسة.

جدول (2) يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

المجال	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	0.790
المحور الثاني	0.770
المحور الثالث	0.844

10. الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات

1.10 التحليل الوصفي للمشاركين في الدراسة

يظهر من الجدول رقم (3) أن ما نسبة (50%) من المشاركين في الدراسة متخصصون في مجال التمويل، وأن ما نسبته (33.3%) متخصصون في مجال المحاسبة، ويظهر الجدول أن أغلب المشاركين في الدراسة وبنسبة (58.3%) رؤساء الأقسام بالمصارف، وأن ما نسبته (25%) موظفو مصارف في مجالات مختلفة، وأما نواب مديري المصارف فيمثلون نسبة

(16.7%) وهذا يجعل المشاركين في الدارسة يقدمون آراء موضوعية وبيانات حول مشكلة الدراسة، مما يؤدي إلى الرفع من مستوى الثقة في البيانات المتحصل عليها.

جدول رقم (3) توزيع المشاركين حسب التخصص والصفة الوظيفية

المؤهل العلمي	*النسبة*	*الصفة الوظيفية*	*النسبة*
محاسبة	%33.3	نائب مدير مصرف	%16.7
تمويل	%50	رئيس قسم	%58.3
أخرى	%16.7	موظف	%25

المصدر: نتائج برنامج Spss

2.10. التحليل الوصفي للبيانات المتعلقة بإجابات المشاركسن حول فرضيات الدراسة

يتضمن هذا القسم عرضا لتحليل البيانات الواردة في القسم الثاني من قائمة الاستبانة، وذات الارتباط بتحديد تحديات تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية من وجهة نظر موظفي المصارف، واستخدمت جداول التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية المرجحة والانحراف المعياري، وثم تصنيف ردود المشاركين في الدراسة إلى خمسة محاور تمثل معوقات استخدام صيغة التمويل بالمشاركة في المصارف.

وليصبح الوسط الحسابي ذا دلالة باستخدام مقياس ليكارت تم وضع سلم ترتيبي لهذه الأرقام، وذلك للاستفادة منها في تحليل النتائج.

المدى: 5 – 4 = 4 (أعلى قيمة للمقياس هي 5 وأقل قيمة هي 1)

طول المدى: 5/4 = 0.80 (طول المدى = المدى / عدد الدرجات) كما تم إضافة القيمة (0.8) إلى أقل قيمة في درجة المقياس (1)؛ وذلك لتحديد الحد الأعلى كما في الجدول رقم (4)، حيث من خلال هذه المنهجية المناسبة في التحليل يمكن مقارنة متوسط المحاور بشكل عام ومقارنتها بهذا الجدول الذي يمثل حدود المقياس الخماسي لمعرفة أهمية وتأثير كل محور بشكل عام، ومعرفة أهمية كل فقرة من فقرات كل محور.

جدول رقم (4) حدود فئات مقياس ليكارت الخماسي

الحدود	*العبارة*
من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

المحور الأول: ارتفاع مخاطر الاستثمار بصيغة المشاركة: يتناول الجدول رقم (5) ملخص ردود المشاركين في الدراسة حول تحديات مخاطر الاستثمار العالية للتمويل بصيغة المشاركة، حيث إن المتوسطات الحسابية لإجابات المشاركين في الدراسة كانت بأكبر قيمة لها (4.538) وانحراف معياري (0.660) وأقل قيمة كانت (3) بانحراف معياري (1.290)، ومرتبة حسب أهميتها.

جدول رقم (5) إجابات المشاركين حول مخاطر الاستثمار بصيغة التمويل بالمشاركة

الفقرة	*البيان*	*المتوسط الحسابي المرجح*	*الانحراف المعياري*	*ترتيب الأهمية*
1	لا يقدر المصرف على الدخول بفاعلية في تمويل المشاركات.	3.5385	1.19829	9
2	لا تتوفر كفاءة وخبرة كافية للعميل لتشغيل المشروع.	3.3846	.96077	10
3	مخاطر عدم تشغيل المشروع وتحقق خسائر	3.7692	1.01274	6
4	يتحمل المصرف تكاليف الإشراف والمتابعة للمشروع.	3.6154	1.19293	8
5	لا تتوفر الكفاءة الإدارية والفنية للتعامل مع عمليات المشاركة في المصرف.	3.3846	.96077	10
6	الفترة الزمنية لبعض مشاريع المشاركة تكون طويلة.	3.3077	1.25064	11
7	لا تتوفر الأمانة والشفافية لدى العميل الشريك	3.6154	.96077	7
8	لا توجد قوانين منظمة لعملية التمويل بالمشاركة	3.0000	1.29099	12
9	غياب الثقافة المصرفية لدى الجمهور	4.0000	1.22474	3
10	صعوبة الاختيار للعميل المناسب	4.0000	1.22474	3
11	تأخر الشريك في سداد حصة المصرف من الأرباح	3.8462	.80064	5
12	يشارك المصرف بنسبة أكبر في رأس مال المشروع	3.3846	.76795	9
13	عدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي في ليبيا	4.5385	.66023	1
14	عدم استقرار السيولة وانخفاضها في السوق	3.9231	1.11516	4
	المتوسط المرجح العام	3.7026		

وبالنظر إلى المتوسط المرجح العام للمحور والذي كان (3.702) ومقارنته مع الجدول رقم (4)، يلاحظ أنه يوجد في نطاق الحد الرابع (موافق) مما يشير إلى أن الاتجاه العام نحو موافقة أفراد العينة على وجود مخاطر استثمارية بصيغة التمويل بالمشاركة.

المحور الثاني: التحديات الاستثمارية والمالية لتطبيق صيغ المشاركة: يظهر الجدول رقم (6) ملخص إجابات المشاركين في الدراسة حول وجود تحديات استثمارية ومالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة، حيث يوضح أن أكبر قيمة للمتوسطات الحسابية بالإجابات هي (4.230) وبانحراف معياري (0.926) وأقل قيمة هي (2) وبانحراف معياري (0.894)، ومرتبة حسب أهميتها كما هو ظاهر في الجدول.

وبالنظر إلى المتوسط المرجح العام للمحور الثاني والذي كان (3.4018) ومقارنته مع الجدول رقم (4)، نجد أنه يظهر في حدود النطاق الرابع (الموافق) وهذا يشير إلى أن الاتجاه العام نحو موافقة أفراد العينة على وجود تحديات استثمارية ومالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة.

الجدول رقم (6) إجابات المشاركين حول التحديات الاستثمارية والمالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة

الفقرة	*البيان*	*المتوسط الحسابي المرجح*	*الانحراف المعياري*	*ترتيب الأهمية*
1	احتمال ورود تكاليف مالية إضافية على المصرف	3.6923	.94733	4
2	لا يقوم المصرف بتمويل المحافظ الاستثمارية من خلال صيغ المشاركة	3.6923	.85485	4
3	من الصعب العثور على مشاريع مجدية	3.0000	.91287	9
4	عدم ثقة المصارف في البيانات المالية الموجودة في السوق الليبي	3.7692	1.16575	3
5	سوء الظروف الاقتصادية والاستثمارية في ليبيا	4.2308	.92681	1
6	تتوفر بدائل استثمارية أفضل	3.4615	.96742	6
7	تركز مصادر الدخل في شريحة معينة	3.1667	1.32916	8
8	درجة المنافسة العالية في السوق الليبي	2.0000	.89443	12
9	لا توجد منافسة بين المصارف في استخدام الصيغة المشاركة.	4.1538	.80064	2
10	تكلفة الإنتاج في ليبيا مرتفعة	3.3846	1.04391	7
11	توجه المصارف الليبية إلى الاستثمار الخارجي أو الدولي	2.5385	.96742	11
12	الطلب على صيغ التمويل بالمشاركة ضعيف	2.6923	.94733	10
13	لا يقوم المصرف بمقابلة آجال الودائع مع آجال صيغة التمويل بالمشاركة	3.6154	.65044	5
	المتوسط المرجح العام		3.4018	

المحور الثالث: التحديات الإدارية والفنية: يبين الجدول رقم (7) ملخص ردود المشاركين في الدراسة حول التحديات الإدارية والفنية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الليبية، حيث يتبين أن المتوسطات الحسابية لردودهم كانت بأكبر قيمة (4.076) وانحراف معياري (10.37) وأقل قيمة كانت (2.692) وبانحراف معياري (0.630)، ومرتبة حسب أهميتها.

ونلاحظ من المتوسط المرجح العام للمحور الثالث والذي كان (3.467) ومقارنته مع الجدول رقم (4) نلاحظ أنه يقع في نطاق الحد الرابع (الموافق)، والذي يشير إلى موافقة عناصر العينة على وجود تحديات إدارية وفنية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة.

الجدول رقم (7) إجابات المشاركين حول التحديات الإدارية والفنية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة

الفقرة	*البيان*	*المتوسط الحسابي المرجح*	*الانحراف المعياري*	*ترتيب الأهمية*
1	عدم قدرة المصرف على العمل في جميع القطاعات الاقتصادية.	3.6923	.94733	3
2	نقص كفاءة الإدارة والتشغيل لدى العملاء.	3.6923	.85485	3
3	تستهلك صيغة المشاركة الموارد المتاحة للمصرف.	2.6923	.63043	9
4	عدم كفاءة البرامج المحاسبية والمالية للتعامل مع صيغة التمويل المشاركة.	3.1538	.98710	8
5	سيطرة سلوك المصارف التجارية على مديري المصارف الإسلامية.	3.6154	1.32530	4
6	ضعف الكفاءات والخبرات البشرية المؤهلة لإصدار القوانين والتشريعات المنظمة لصيغة المشاركة.	3.7692	.92681	2
7	صعوبة نتفيد التمويل بالمشاركة مقابل سهولة تنفيذ التمويل بالمرابحة.	4.0769	1.03775	1
8	لا تتمتع الكوادر البشرية بالمصرف بالمؤهلات المصرفية والشرعية المطلوبة.	3.1667	1.26730	7
9	ضعف خبرة الفريق المصرفي المكلف بتطبيق ومتابعة عقود المشاركة.	3.3077	1.18213	6
10	لا توجد خطط إستراتيجية لتنمية قدرات الموظفين في استخدام صيغة المشاركة.	3.4615	1.26592	5
	المتوسط المرجح العام			3.4675

3.10 اختبار الفرضيات

بما أن البيانات المجمعة تتبع التوزيع الطبيعي وذلك بعد اختبارها كما هو ظاهر في الجدول رقم (8) اختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro-Wilk)، وعليه يمكن استخدام الاختبار المعملي (one simple t test) للتحقق من فرضية الدراسة.

جدول رقم (8) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

الفرضية	الإحصاء	العدد	مستوى المعنوية
الأولى	.958	13	.718
الثانية	.944	13	.513
الثالثة	.980	13	.979

ونص الفرضية الرئيسية: توجد العديد من المعوقات لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية.

يتم اختبار هذه الفرضية من خلال اختبار الفرضيات الفرعية الثلاثة والتي تدل كل واحدة منها على تحدي من تحديات تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية بوضع فرضية العدم وفرضية بديلة لكل تحدي من محاور الدراسة.

الفرضية البديلة: متوسط المجتمع يختلف عن (3.40)، وفي هذه الحالة يتم قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة متوسط العينة أكبر من قيمة متوسط المجتمع، وهذا يشير إلى وجود تأثير للمحور على تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة عند مستوى معنوية (0.05) وبنسبة ثقة (95%).

الفرضية الصفرية: متوسط المجتمع لا يختلف عن (3.40)، وهي تمثل الحد الأدنى للموافقة حسب الجدول رقم (4).

الجدول رقم (9) يبين نتائج اختبار تأثير محاور الدراسة

الفرضية الفرعية	*درجات الحرية*	*متوسط العينة*	*قيمة إحصاء t*	*مستوى المعنوية*	*فترة الثقة للمتوسط*	
					الحد الأدنى	الحد الأدنى
الأولى	13	3.7026	4.771	0.000	0.3817	0.3817
الثانية	13	3.4018	3.708	0.003	0.1657	0.1657
الثالثة	13	3.4675	2.510	0.027	0.0616	0.0616

أولا: الفرضية الفرعية الأولى: تنص الفرضية الفرعية على أنه توجد " توجد مخاطر استثمار عالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية" ولاختبار هذه الفرضية تمت صياغتها إحصائيا في صورتها البديلة التي تؤيد الفرضية والصفرية التي تنفي الفرضية لهذا المحور. وبالنظر إلى النتائج الموضحة بالجدول رقم (9) نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من قيمة (0.05)، وكما أن قيمة متوسط المحور (3.702) أكبر من قيمة الاختبار وهي (3.40)، مما يشير إلى موافقة أفراد العينة على وجود أثر لهذا المحور، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة.

ثانيا: الفرضية الفرعية الثانية: تم صياغة هذه الفرضية إحصائيا بصورتها البديلة التي تؤيد الفرضية بشكلها التالي " توجد تحديات استثمارية ومالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية" وصياغة فرضية العدم التي تنفي وجود أثر لهذا المحور. وبملاحظة الجدول رقم (9) نجد أن مستوى المعنوية (0.003) وهي أصغر من (0.05)، وكذلك قيمة متوسط المحور (3.401) أكبر من قيمة الاختبار، مما يشير إلى قبول هذه الفرضية.

ثالثا: الفرضية الفرعية الثالثة: تنص الفرضية الفرعية الثالثة على أنه توجد تحديات إدارية وفنية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية، ولاختبارها تمت صياغتها إحصائيا في صورتها البديلة وصياغة فرضية العدم التي تنفي وجود أثر لهذا المحور. وبالنظر إلى نتائج الجدول رقم (9) نلاحظ أن مستوى المعنوية (0.027) وهي أصغر من (0.05) وكذلك قيمة متوسط المحور (3.467) أكبر من قيمة الاختبار، وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة.

ملخص الفرضيات الفرعية واختبار الفرضيات الرئيسية للدراسة:

يمكن اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على أنه " توجد العديد من المعوقات لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية"، من خلال ملخص نتائج الفرضيات الفرعية الموضحة بالجدول رقم (10) يتضح أنه تم قبول ثلاث فرضيات فرعية، وبالتالي قبول الفرضية الرئيسية للدراسة.

الجدول رقم (10) ملخص نتائج الفرضيات الفرعية

رقم الفرضية	*الفرضية الفرعية*	*القرار المتخذ*	***الفرضية الرئيسية***
1	توجد مخاطر استثمار عالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية	قبول	قبول
2	توجد تحديات استثمارية ومالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية	قبول	
3	توجد تحديات إدارية وفنية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية	قبول	

11. مناقشة النتائج

يواجه التمويل بصيغ المشاركة مخاطر استثمارية عالية متمثلة فيما يلي حسب أهميتها: عدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي في ليبيا، عدم استقرار الأسعار في السوق، غياب الثقافة المصرفية لدى الجمهور وصعوبة اختيار الشريك المناسب، عدم استقرار السيولة في السوق وانخفاضها، تأخر الشريك في سداد حصة المصرف من الأرباح، مخاطر عدم التشغيل للمشروع وتحقق خسائر، عدم توفر الأمانة والشفافية لدى العميل الشريك، وعدم قدرة المصرف الدخول بفاعلية في تمويل المشاركات. وهذه النتائج متوافقة مع نتائج دراسة Abdul-Rahman & Nor (2016) ودراسة الجبيري وميلاد (2019) ودراسة Qureshi & Hidayat (2016)، والذي يطرح التساؤل التالي: لماذا المصارف لا تقوم باتخاذ إجراءات احترازية لإدارة المخاطر الاستثمارية؟ لأنه لا يوجد استثمار بدون مخاطر بغض النظر عن ظروف السوق.

2. توجد العديد من التحديات الاستثمارية والمالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة مصنفة حسب أهميتها: سوء الظروف الاقتصادية والاستثمارية في ليبيا، ولا توجد منافسة بين المصارف في استخدام صيغة التمويل بالمشاركة، وعدم ثقة المصارف في البيانات المالية الموجودة في السوق الليبي، واحتمال ورود تكاليف مالية إضافية على المصرف والتي قد تحدث نتيجة عدم رغبة العميل في مشاركة الربح أو دفع الضرائب أو نتيجة تحقق خسائر حسب ما توصلت اليه دراسة (2016) Qureshi & Hidayat ولا يقوم المصرف بتمويل المحافظ من خلال هذه الصيغة، ولا يقابل المصرف آجال الودائع مع آجال صيغة التمويل بالمشاركة، وتوفر بدائل استثمارية أفضل للمصرف.

3. توجد تحديات إدارية وفنية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة مرتبة حسب أهميتها كما يلي: صعوبة تنفيذ التمويل بصيغة المشاركة مقابل سهولة تنفيذ التمويل بالمرابحة، وعدم قدرة المصرف على العمل في جميع القطاعات الاقتصادية، و نقص كفاءة الإدارة والتشغيل لدى العميل الشريك، وسيطرة سلوك المصارف التجارية على مديري المصارف الإسلامية، وفي هذه النتيجة أشارت دراسة (2017) Biziri & El Biziri إلى تأثر توجه المصرف الإسلامي بشخصية المصرف ونوع العملاء المحتملين، وبما أن أغلب مديري المصارف التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي لهم خبرة في المصارف التجارية لذا سلوكهم في المصارف الإسلامية مشابه لسلوكهم في المصارف التجارية من حيث إدارة الأموال، وعدم وجود خطط استراتيجية لتنمية قدرات الموظفين لاستخدام صيغ التمويل بالمشاركة، وقد توصلت دراسة الجبيري وميلاد إلى النتيجة نفسها.

12. النتائج والتوصيات

1.12 النتائج

- يواجه التمويل بصيغ المشاركة مخاطر استثمارية عالية.
- توجد العديد من التحديات الاستثمارية والمالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة.
- توجد تحديات إدارية وفنية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة

2.12 التوصيات

- العمل على استخدام معايير منح الائتمان وهي القدرة capacity والشخصية character ورأس المال capital والضمان collateral والظروف conditions، والتركيز على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك لانخفاض رأس مالها، وبالتالي انخفاض التكاليف التشغيلية وانخفاض حجم الأموال المجمدة في المشاريع.
- العمل على تدريب الموظفين والشركاء على التمويل بصيغة المشاركة وإدارة المشروع محل الشراكة للحد من مخاطر المحتملة وزيادة كفاءة وفاعلية الموظفين والشركاء.

المراجع

أبوالهيجاء، إلياس عبد الله سليمان. (2007). تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية "دراسة حالة الأردن"، رسالة دكتوراة غير منشورة. جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

أبوسلمية، يوسف سعيد يوسف. (2018). معوقات انتشار التمويل المصرفي الإسلامي بصيغة المشاركة في فلسطين " دراسة استكشافية"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

الجبوري، ساجر ناصر حمد. والجبوري، إيمان عبد الله جاسم. (1434هـ). المشاركة في المصارف الإسلامية. مجلة العلوم الإسلامية. (20): 398-349.

الجبيري، عطية. وميلاد، سعد. (2019). معوقات تطبيق التمويل الإسلامي '' صيغة المشاركة'' في مصرف الجمهورية من وجهة نظر موظفيه. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد. 1 (4): 32-10.

بومعزة، لبنى. ووليد، طالب محمد الأمين. (2016). واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق صيغ التمويل الإسلامي دراسة حالة بنك البركة "وكالة عين مليلة"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

جبريل، نجوى مختار البدري. (2016). التمويل المصرفي بالمشاركة وأثره في الاستثمار بالمصارف الإسلامية " دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي 2008 – 2014"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

هربان، سمير. وفوزي، عبد الرزاق. (2014). صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – اسطيف.

يحي، سالم أحمد محمد. (مايو– 2018). واقع تطبيق صيغ التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. مجلة غريان للتقنية. (3): 47 – 64.

مصرف ليبيا المركزي. (2010). منشور رقم (9) ضوابط وأسس تقديم المتنجات المصرفية البديلة المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية في المصارف التجارية في ليبيا. طرابلس، ليبيا. متاح على: www.cbl.ly

المجلس الوطني الانتقالي (2012) قانون رقم (46) تعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة (2005) بشأن المصارف، وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية. طرابلس، ليبيا. سحب من: www.cbl.ly

المؤتمر الوطني العام (2013) قانون رقم (1) في شأن منع المعاملات الربوية. طرابلس: ليبيا. سحب من: www.cbl.ly

مصرف الواحة (2020) الصيرفة الإسلامية. ليبيا. سحب من: alwahabank.ly

مصرف الجمهورية (2020) خدمات الأفراد. ليبيا. سحب من: www.jbank.ly

مصرف الجمهورية (2020) خدمات الشركات. ليبيا. سحب من: www.jbank.ly

مصرف الوحدة (2020) المرابحة الاسلامية. ليبيا. سحب من: www.wahdabank.com.ly

مصرف شمال أفريقيا (2020) الصيغ الإسلامية. ليبيا. سحب من: nab.ly/islamic-banking

المصرف الإسلامي الليبي (2020) صيغ التمويل. ليبيا. سحب من: www.lib.com.ly

ثانيا: المراجع الإنجليزية:

Bizri, Rima. & El Bizri, Ihab. (2017). *Challenges facing the Islamic Banking Industry in the MENA region: A comparative study*. ISEFE International congress of Islamic economy, Finance and Ethics.

Meera, Ahamed Kameel Mydin. & Razak, Dzuljastri Abdul. (2009). *Home financing through the Musharakah Mutanaqisah contracts: some practical issues*. J. Kav. Islamic Econ. 22(1): 121-143.

Osmani, Noor Mohammad. and Abdullah, Md. Faruk. (2010). *Musharakah Mutanaqisah home financing: A Review of literatures and practices of Islamic Banks in Malaysia*. International Review of Business Research Papers. 6(2): 272-282.

Qureshi, Fahad. & Hidayat, Sutan Emir. (2016). *Challenges in Implementing Musharakah Mutanaqisah Islamic Home Financing in Malaysia*. Journal of Islamic Financial Studies. 2(2): 54-54.

Rahman, Aisyah Abdul. and Nor, Shifa Mohd. (2016). *Challenges of profit-and-loss sharing financing in Malaysian Islamic banking*. Malaysian journal of society and space. 12(2): 39-46.

Rahman, N. H. (2017). *The Role of Islamic Banks In Enhancing SMEs' Access to Financing via Musharakah Financing*. Journal of Islamic Finance. 6 (1): 042 – 050.

Razak, D. A., Mohammed, M. O., & Rahman, N. H. (2016). *Viability of Musharakah as an Alternative Financing Mode for Small and Medium Enterprises: The Cases of Klang Valley and Selangor*, Malaysia. COMSATS Journal of Islamic Finance. 1: 19-28.

Sekaran, U. (2003). *Research methods for business - A skill building approach* (fourth edition ed.). Southern Illinois University at Carboundale. John Wiley & Sons. Inc.

المعلومات البيوغرافية للباحث:
الاسم: أسامة امحمد سالم الجمل
الدرجة العلمية: محاضر
التخصص: تجارة دولية وتمويل
الاهتمامات: رأس المال العامل – الاستثمار – الهياكل المالية للشركات – الحوكمة والمخاطر المالية
البريد: osama.e.e@eps.misuratau.edu.ly